ISSN: 1817-6789 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.com
JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities
كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

Promoting Holistic Development and Diversity through the Investigation of a Wide Range of Global Cultures

D. Qassem Khalil Ibrahim Al – Oussi [1]
Dr.. Mohammed Yas Khader Aldouri [1]

Department of Arabic
College of Education for Human Sciences
University of Kirkuk
Tikrit, Iraq

***Keywords*:**
Morphological formula
Its significance
Do note
Not prohibited

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 mars. 2015
Accepted 22 april 2015
Available online 05 xxx 2015

A B S T R A C T

We stood on the Arab door and we research in buildings, we found rich building, more benefits, many bifurcation, busy scientists stood him carefully, treating formula semantic , accumulate sundries , and classify branches, so appear in anew form , can the reader our research, be mastered sundries, so construction is to build (verb in the words of the Arabs); as this construction is similar to witchcraft, which included colors of formulas, and spectrums of connotations, and building one, amazingly.

This research is going on three topics are: the name of sex, science, and description, and under every Study occupied by three issues, free to the rest of the detective, namely: do morphological forms, causes, prevention and cashed, and its implications

© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.2018.05

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

بناء (فعَل) في كلام العرب

أ.م.د. قاسم خليل إبراهيم الأوسي / جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم اللغة العربية
أ.م.د. محمد ياس خضر الدوري / جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم اللغة العربية

الخلاصة

وقفنا على باب العربية واستنطقنا أبنيتها ، فوجدنا بناء ثرًّا ، جمَّ الفوائد ، كثير التشعب ، أعيى العلماء فوقفوا عنده مليًّا ، يعالجون صيغه ودلالاته ، فجمعنا أشتاته ، وبوَّبنا فروعه ، فخرج بحلَّة ، يستطيع قارئ بحثنا ، أن يُلِمَّ بشتاته ، ذلك البناء هو بناء (فُعَل في كلام العرب) ؛ إذ هذا البناء شبيه بالسحر ، ضمَّ ألوانًا من الصيغ ، وأطيافًا من الدلالات ، والبناء واحد ، مما يثير العجب .

يدور هذا البحث على ثلاثة مباحث هي: اسم الجنس ، والعلم ، والوصف ، وتحت كل مبحث تشغله قضايا ثلاث ، تتردد في بقية المباحث ، ألا وهي: صيغ فُعل الصرفية ، وأسباب منعه وصرفه ، ودلالاته .

* *Corresponding author: E-mail* : adxxxx@tu.edu.iq

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يا رب لك الحمد أنت القائل: **ﭼ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﭼ** [الشعراء: ١٩٣ – ١٩٥] ، والصلاة والسلام على أفصح لسان نزل عليه القرآن العظيم سيدنا محمد الأمين ، وعلى من بلَّغه **ﭼ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ** [الأنعام: ١٥٤] آلِهِ وصحابتِهِ المتقين ، ومن تلقاه بإحسان من الأفذاذ التابعين .

وبعد: ما زالت أبنية العربية تحاكي روح العربية ، وأنَّ العربيَّ يتذوق من البنية ما يتذوق من الصوت واللفظ ، فيأتي به في موطن استعماله رصينا دقيقا مطَّردا تدرُج عليه كثير من الألفاظ ، مما يثبت حسَّ متكلِّم اللغة الصرفي ؛ لذلك رأى العلماء أن العربي يمجُّ أبنية العجم ، ولا يستسيغها في كلامه ، فإذا اضطُرَّ إلى اللفظ الأعجمي جاء به على أبنيته ، ولاكه بلسانه ، حتى يخرجه صحيح البنية ، موافقا لذوق اللغة وجبلتها ، وهذا كما هو معروف من شروط تعريب الألفاظ عند العرب ، ومن ثَمَّ تحسَّس اللغويون أن العربي في استعماله للبنية ينشد معانيَ مطَّردة ، لا تؤديها البنية الأخرى ؛ لذلك قال سيبويه : ((ومما تقاربت معانيه فجاءوا به على مثالٍ واحد نحو: الفِرار والشِّراد والشِّماس والنِّفار والطِّماح ، وهذا كله مباعدة ... والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد))[i]،فهذا يثبت وعي اللغويين لاطراد المعاني في أبنية كلام العرب،لا كما وصفهم المحدثون بغياب المعنى الصرفي عن أذهانهم،لكن نقرُّ بانصرافهم إلى العناية بالأقيسة الصرفية دون المعنى.

وقفنا على باب العربية واستنطقنا أبنيتها ، فوجدنا بناء ثرًّا ، جمَّ الفوائد ، كثير التشعُّب ، أعيى العلماء فوقفوا عنده مليًّا ، يعالجون صيغه ودلالالته ، فجمعنا أشتاته ، وبوَّبنا فروعه ، فخرج بحلَّة ، يستطيع قارئ بحثنا ، أن يُلِمَّ بشتاته ، ذلك البناء هو بناء (فُعَل في كلام العرب) .

هذا البناء شبيه بالسحر ، ضمَّ ألوانًا من الصيغ ، وأطيافًا من الدلالات ، والبناء واحد ، مما يثير العجب ، ولا نستطيع التعبير عما وقع من استعمالات في هذا البناء إلا أن نقف على ما افتتح به الفيروزآبادي معجمه (القاموس) فقال : ((وبعد ، فإن للعلم رياضا وحياضا ، وخمائل وغياضا ، وطرائق وشعابا ، وشواهق وهضابا ، يتفرّع عن كل أصل منه أفنان وفنون، وينشق عن كل دوحة منه خيطان وغصون ، وإن علم اللغة هو الكافل بإبراز أسرار الجميع))[ii] .

يدور هذا البحث على ثلاثة مباحث هي اسم الجنس ، والعَلَم ، والوصف ، وتحت كل مبحث تشغله قضايا ثلاث ، تتردد في بقية المباحث ، ألا وهي: صيغ فُعل الصرفية ، وأسباب منعه وصرفه ، ودلالاته .

فالمبحث الأول : فُعَل اسم جنس ، وصيغه الصرفية ثلاث: اسم عين ، واسم معنى ، واسم جنس جمعي ، هذا في ما اطَّرد به القياس ، وورد شاذًا في جموع أخرى ، أمَّا من حيث صرفه فهو مصروف كلُّه ، ومن حيث الدلالة فغالبه وقع في الدلالة على الحيوان ، ولا سيما الطير ، والدلالة على المقدار من الشيء .

والمبحث الثاني : فُعَل علمًا ، وصيغه الصرفية : علمٌ معدول وهو ثلاث : مرتجل ، ومختص بالنداء ، ومعدول عن جمعه القياسي ، وعلمٌ غير معدول ، وغالبه في الأعلام الجنسية والشخصية ، أما من حيث المنع والصرف فالممنوع هو المعدول ، للعلمية والعدل ، وأمَّا غير المعدول فهو مصروف لزوال العلة الثانية وهي علة العدل ، أما الدلالات فغالبها في أعلام الأشخاص ، ويتناول أسماء الرجال ، وبطون القبائل ، والمواضع والجبال ، واستحسنته العرب في ذلك أيَّما استحسان ، وفي النداء يدلُّ على شتم الرجال .

والمبحث الثالث في : فُعَل وصفًا ، وصيغه الصرفية – إذا ما استثنينا المختص بالنداء لانتقاله من الوصفية إلى العلمية – على قسمين : بناء مبالغة اسم الفاعل ، والآخر جمع الصفات ، ومن حيث الصرف ومنعه فهو مصروف كلُّه إلا أُخَر جمع أُخْرى ، ودلالاته هي : دلالة المبالغة ، والذم في المبالغة ، والتفضيل .

نرجو به القبول من الحقِّ – سبحانه وتعالى – وأن يلقى استحسان القارئ والدارس .

المبحث الأول : فُعَل اسم جنس

أولاً: صيغه الصرفية

قال الرضي : ((اعلم أنَّ ما هو على وزن فُعَل من الأسماء على ثلاثة أضرب : إمَّا اسم جنس غير صفة ، وذلك على ضربين مفرد كصُرَد وهُدًى ، وجمع كغُرَف وحُجَر))[iii] ، ورد اسم الجنس في بناء فُعَل بصيغ مختلفة وهي :

أ- اسم عين

وهو كثير في كلامهم ، وغالبه في الحيوان ، ومنه صُرَد ونُغَر اسم طائر ، وجُرَذ ، وجُعَل[iv] .

ب- اسم معنى :

ويراد به المصدر ، وهو قليل في كلام العرب ، قال ابن خالويه في شرح الفصيح: ((حدثنا ابن مجاهد عن الفراء ، قال : المصادر على فُعَل قليلة ، قد جاء من ذلك الهُدَى ، ولقيه لُقًى ، وزاد المرزوقي في شرحه السُّرَى))[v] ، ((ولندرته في المصدر [يؤنثه] بنو أسد على توهُّم [أنَّه] جمع هُدْية وسُرْية ، وإن لم تسمعا ، لكثرة فُعَل في جمع (فُعْلَة) ، وأمَّا تُقًى فقال الزجاج : هو فُعَل ، والتاء بدلٌ من الواو ، كما في تقوى ، وقال المبرِّد وزنه (تُعَل) والفاء محذوف كما يحذف في الفعل))[vi]

جـ- اسم الجنس الجمعي

وهو كثير في (فُعَل) كثرةً يعسر على الباحث جمعه ، والأصل فيه أن يكون جمع (فُعْلَة) وهو الذي عليه القياس ، وقد يرد شاذا على غير فُعلة – وسيأتي في الجمع الشاذ – قال سيبويه فيه : ((وأمَّا ما كان على (فُعْلَة) فإنَّك إذا كسَّرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحرَّكتَ العين بضمة ، وذلك قولك : ركبة ورُكُبات وغُرْفة وغُرُفات ... فإذا جاوزت بناء أدنى العدد كسَّرته على (فُعَل) وذلك قولك رُكَب وغُرَف))[vii]، وهو كثير في اللغة ، ومنه السُّرة وجمعها سُرَر[viii] ، والمضغة قطعة من اللحم وغيره جمعها مُضَغ[ix]، والغُرَّة بياض في الجبهة ، وجمعها غُرَر[x] ، وشُرْفَة القصر جمعها شُرَف[xi] ، والفُومَة وجمعها فُوَم ، وهي القطع [xii]، والنُّتَف ، والصُفف والبُرَق وغيرها ، مفردها بزنة فُعْلة .

ولا يكون في هذا الجمع مُدغم ولا مُعتل ، ففي الإدغام يُفكُّ عند هذا الجمع ، ويسلم حرف العلة فيه من الاعتلال كما في غُرَر وسُرَر وفُوَم ، قال أبو القاسم المؤدِّب : ((وأمَّا فُعَل ... فعلى الأصل ، ولا يكون هذا البناء معتلا كما لا يكون في التضعيف مدغمًا نحو بُزَز وحُزَز[xiii]لجمع بِزَّة))[xiv].

وربما جاءت فُعْلَة – بكسر الفاء– متداخلة مع الضم كالشقة بالضم والكسر البعد والناحية يقصدها المسافر جمعها شُقَق[xv] ، والمتعة بالضم والكسر هو أن تضمَّ عمرة إلى حجك ، فتقول في جمعها : مُتَع ، وقد يكسر[xvi] ، والقياس أن يكون ما جاء على فِعْلَة يجمع على فِعَل .

د- فُعَل اسم جنس جمعي وجمع تكسير شاذّ غير مَقيس

ورد فُعَل اسم جنس جمعي وجمع تكسير للكثرة شاذّ غير مَقيس لعدَّة أبنية ، لكنه كلّه يحفظ ولا يقاس عليه ، فمن ذلك جمع (فُعْلى) مصدراً ، نحو الرؤيا والرؤى والرجعى والرُّجَع ، وجعله الفراء مقيساً[xvii] ، وما كان على (فُعَة) محذوفة اللام كظُبة السيف وهي حدّه ، ولُغَة ، وبُرَة وهي الخلخال تجمع على فُعَل ، فنقول: ظُبى ولُغى وبُرى[xviii] ، ولا ندري لماذا شذذوها ، وأصل كلِّ واحدةٍ فُعْلة على القياس في اسم الجنس الجمعي السابق ، فأصل ظبة ظُبْوة[xix] ، وأصل لُغَة لُغْوة[xx] ، وأصل بُرَة بُرْوة[xxi] ، فكلُّ لاماتها واوات ، قد حُذفت فتحركت عين الكلمة بالفتح تخفيفاً.

وشذذوا ما كان على (فَعْلة) بفتح الفاء وقاسه الفراء ، ومما جاء على فُعَل نَوبة ونُوب، وقَرية وقُرى وبَدْرة وبُدَر، ونَزوة ونُزى ، وشَهوة وشُهى ، وكَوَّة بالفتح لا بالضم وكُوى[xxii].

وشذّ فُعل جمعاً لـ(فِعلة) بالكسر في حِلية وحُلى ، ولِحية ولُحى[xxiii] ، وكذلك جُمْل على جُمَل، وفُقْر وهو الجانب على فُقَر[xxiv] ، وعُجاية وهي لحمة موصلة بعصبة من ركبة البعير على عُجى[xxv] ، ووَكْر الطائر على وُكر[xxvi] ، وجَمَل وفرس رُباع ورَباع على رُبَع[xxvii].

وبقي ما ورد على فُعل جمعاً لـ(فعيل) ، فقياس جمعه أن يجمع على (فُعُل) بضمتين كـ (سرير وسُرُر) ، لكنه ورد في اللغة على فتح عينه ، فقالوا (فُعَل) أي (سُرَر) ، ولا يبعد أن يكون تخفيفاً ، ولا سيما في المضاعف ، قال ابن مالك: ((واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضمة عين (فُعُل) في المضاعف، فجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا جُدَد[xxviii] ، وذُلل في جُدُد

وذُلُل))[xxix] ، ويرى بعضهم أنه جمع قياسي ، قال أبو حيان : ((وحكى أبو عبيدة وغيره فيه الفتح ، وأنه قياس ، فنقول: سُرَر ، وهو منقول عن بعض تميم وكلب ، فإن كان صفة لا بمعنى مفعول ، نحو ذليل وذلل وجديد وجدد ، فأجاز فيه الفتح أبو الفتح ، والأستاذ أبو علي وابن مالك ومنع من ذلك ابن قتيبة ، وغيره من اللغويين ، وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع))[xxx] .

ثانياً: صرفه

هو مصروف كلُّه ، قال سيبويه : ((اعلم أنَّ كلَّ فُعَل كان اسماً معروفًا في الكلام أو صفة فهو مصروف ، فالأسماء نحو : صُرَد ، وجُعَل وثُقَب وحُفَر ، إذا أردت جِماع حُفْرَة والثُّقْبَة ... فإنَّما صرفتُ ما ذكرتُ لك ،لأنَّه ليس باسم يشبه الفعل الذي أوَّله زيادة ، وليست في آخره زيادة تأنيث ، وليس بفعل لا نظير له في الأسماء ، فصار ما كان منه اسماً ولم يكن جمعًا بمنزلة حَجَر ونحوه ، وصار ما كان منه جمعا بمنزلة كِسَر وإبَر))[xxxi] .

ويريد بكلامه أنَّه ليس فيه موانع العلمية كوزن الفعل والتأنيث وغيرها ، ويجب صرفه ؛ لأنَّه الأصل ((ولو وُجد (فُعَل) ولم يُعلَم أصرفوه أم لا ففي الإفصاح إنْ لم يُعْلَم به اشتقاق ، ولا قام عليه دليل فمذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنَّه معدول ، ومذهب غيره المنع ؛ لأنَّه الأكثر في كلامهم))[xxxii].

والحقُّ أنَّ مذهب المانعين غير دقيق ؛ لأننا لو استقرأنا كلام العرب لوجدنا أكثر كلامهم صرفه ، إذ الكثير في كلامهم[xxxiii] أسماء الأجناس والصفات ، وكلها مصروفة ، ودليل صرفه صحة دخول الألف واللام عليه ، فنقول : الصُرَد في اسم العين ، والهُدَى في اسم المعنى ، والغُرَف والحُفَر في اسم الجنس الجمعي ، قال ابن جني : ((فإنْ كانت الألف واللام تدخلان عليه فليس معدولا ،وذلك نحو جُرَذ وصُرَد ونُغَر وثُقَب وغُرَف ، فإن هذا كلَّه مصروفٌ ، لقولهم : الصُرَد والنُغَر والثقب والغرف))[xxxiv] .

ثالثا: دلالته

أ. دلالته على الحيوان :

هذا البناء – أي اسم العين خاصة – مختصٌّ ((بضرب من المسمَّيات ، وهو الحيوان ، ولا يكاد يوجد في غيره))[xxxv] ، ودليل اختصاصه أمران[xxxvi] :

الأول : خصُّوه في الجمع ببناء لا يكون لغيره من الثلاثي ، وهذا الجمع لا يقع إلَّا في الحيوان ، وهو صيغة (فِعْلان) فقالوا: صُرَد وصِرْدان ، ونُغَر ونِغْران ، وجُرَذ وجِرْذان ، وجُعَل وجِعْلان ، وسُلَك وسِلْكان[xxxvii] .

الآخر: كأنَّ هذا البناء (أي : فُعَل) منقوص[xxxviii] فُعَال ، لاتحادهما في الجمع ، فهو أيضا غالبه في الحيوان ، فقالوا : غُرَاب وغِرْبَان وعُقَاب وعِقْبَان ، وحُوَار وحِيران ، قال ابن مالك في ألفيَّته [xxxix]:

وغالبًا أغناهُمُ فِعْلانُ في فُعَلٍ كقولِهم صِرْدانُ

وقال[xl]:

وللفُعالِ فِعْلانُ حَصَلْ

بل صرَّح الفارابي بأنَّ الأصل فُعَل في البناء فقال : ((وإنَّما جُمِع بين فُعَل وفُعَال في الجمع لأنَّ فُعَلاً قصرُ فُعَال ، فرُدَّ إلى أصله في البناء))[xli] ، بل ذهب ابن جني إلى أبعد من ذلك ، فربط بينهما في قضية العدول ، وأنَّ كلا منهما يألف العدل في صيغته ، ففُعَل علما كلُّه معدول – وسيأتي– وكذلك فُعَال من مثل أُحَاد إلى عُشَار ، فكلُّها معدولة ، بل عدلوا في جمع فُعَل عن الأوزان الثلاثية ، فانحرفوا بتكسيره عن جمهور تكاسيرهم ، قال ابن جني : ((وأما فُعَلُ[xlii] فدون فُعَلٍ أيضا ، وذلك أنَّه كثيرا ما يُعدل عن أصول كلامهم نحو عُمَر وزُفَر وجُشَم وقُثَم وثُعَل وزُحَل ، فلمَّا كان كذلك لم يتمكَّن عندهم تمكُّن فُعَل الذي ليس معدولا ، ويدلُّك على انحراف فُعَل عن بقية الأمثلة الثلاثية غير ذوات الزيادة انحرافهم بتكسيره عن جمهور تكاسيرهم ، وذلك نحو جُعَل وجِعلان وصرد وصردان ونغر ونغران وسُلَك وسِلكان ، فاطّرد هذا في فُعَل مع عزّته في غيرها ، يدلك على أنَّ له خاصية انفرد بها ، وعدل عن نظائره إليها ، نعم وقد ذهب أبو العباس[xliii]إلى أنه كأنَّه منقوص من فُعَال ، واستدلَّ على ذلك باستمراره على فِعْلان ، قال : فجرذان وصردان في بابه كغُراب وغربان وعُقاب

وعِقْبان ، وإذا كان كذلك ففيه تقوية لما نحن عليه[xliv] ، ألا ترى أنَّ فُعَالا أيضا مثال قد يؤلف العدل نحو أُحاد وثُنَاء وثُلاث ورُبَاع ، وكذلك إلى عُشَار قال[xlv] :

ولم يستريثوك حتى عَلوتَ * فوقَ الرجالِ خِصالا عُشَارا))[xlvi]

ومما ورد في اللغة على أجناس الحيوان قولهم : التُّلَج وهو فرخ العُقاب[xlvii] ، والسُّلَح ولد الحَجَل يجمع على سِلْحان[xlviii] ، والشُّقَذ ولد الحِرباء ، ويجمع على شِقْذان[xlix] ، وصُلَب طائر يشبه الصقر[l] ، والبُلَت طائر محترق الريش[li] .

ويظهر من الأمثلة السابقة أنه أكثر ما يقع في أجناس الطيور خاصة ، وفي الحيوانات عامة ، وهو أكثر من أن يحصى كقولهم الطُّغَر والصُدَف والحُجَم والأُتُن – بنونين– كلها طيور[lii] .

ب– دلالته على الحدث :

لا يخفى أن المصدر يدلُّ على الحدث المطلق ؛ لذا هو مشتمل على معنى كليٍّ كاسم العين[liii] ، كالسرى والهدى واللقى.

ج– دلالته على المقدار من الشيء:

لا شكَّ أنَّ اسم الجنس الجمعي يدلُّ على الجنس مع الجمع[liv] ، والذي وقع في بناء فُعَل اسم جنس جمعي مفرده فُعْلَة أنَّ غالبه في شيء مقتطع من شيء آخر ، أو جزء من كلٍّ ، فالمفرد يدلُّ على الواحد من ذلك المقدار ، واسم الجنس الجمعي يدلُّ على مجموعة ذلك .

وقبل أن نأتي بشواهد اسم الجنس الجمعي نأتي بمفرده ؛ إذ قلنا : إنَّ مفرده يدلُّ على المقدار أو القطعة من الشيء ، فيقولون : الغُرْفَة وهي : ((مقدار ملء الراحة من الماء))[lv] ، والشَّرْبَة مقدار الرِّي من الماء[lvi] ، وحسوت حَسْوة في المرَّة ، وفي الإناء حُسْوة[lvii]، ((والسِّرْبَة جماعةُ الطير والظباء والحُمُر))[lviii] ، ((والشُّعْبَة طائفة من الشيء))[lix] ، ((والعُطْبَة قُطْنَة محترقة))[lx]، ((والعُقْبَة :الشيء من المرق))[lxi] ، وغيرها كثير ، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى ديوان الأدب[lxii].

ونحن إذ نتكلَّم على فُعْلَة مفرد فُعَل نريد بها الاسم وليس الصفة ؛ لأنَّ الصفة تدلُّ على من وقع عليه الفعل فهي من أبنية اسم المفعول ، فنقول : رجل ضُحْكة يُضحك منه ، وهُزْأة وسُخْرَة وغيرها – وستأتي–.

والذي يلفت النظر في دلالة (فُعْلَة) أنَّها تقترب من (فُعَالة) لفظاً ومعنى ، أمَّا لفظا فكأنَّها منقوص فُعَالة ، كما وقع في فُعَل اسم العين منقوص فُعَال تماما ، وأما معنًى فـ(فُعَالة) تدلُّ على الفُضَالة من الشيء ، فهي مقدار من شيء ، لكنَّها تفترق من فُعْلة ، أنَّ هذا المقدار مما يرمى به ويطرح ، وليس ذلك في فُعْلَة ، قال صاحب العين : ((وكلُّ ما يُطرَح ويُرمى به شيءٌ من شيءٍ فهو على فُعَالة ، نحو مُزَاقة ومُضَاغة وسُلامة وشبهها))[lxiii] ، وقال ابن السراج : ((فُعَالة ما كان معناه الفُضالة نحو : القُلامة والقوارة والقراضة))[lxiv] ، وقال الجوهري : ((فُعَالة يأتي كثيرا فيما يسقط من فضلة الشيء))[lxv].

وعلى كلِّ حال نجد ثمة علاقة في كلامهم بين فُعْلة وفُعَالة ، فقالوا : ((والغُرَافة ما اغترفته بيدك، وهي الغُرْفَة أيضا))[lxvi]

.

وعوداً إلى اسم الجنس الجمعي فهو يدلُّ على ذلك المقدار متكثِّرا[lxvii] ، فيقولون : المُضْغة قطعة من لحم وغيره جمعها مُضَغ[lxviii]، والغُرَّة بياض في الجبهة جمعها غُرَر[lxix] ، والعُرْفَة أرض بارزة مستطيلة جمعها عُرَف[lxx]، والنُّثْفَة ما تنتفه بإصبعك جمعه نُثَف[lxxi] ، والعُسنَة الخصلة من الشعر من المرأة والفرس جمعه عُسَن[lxxii] ، وكُفَّة الرمل والقميص طُرَّتهما وما حولهما جمعه كُفَف[lxxiii] ، ونحن نستعملها لكن نفتح الكاف خطأً ، فنجعله اسم مرَّة ، وشُرفة القصر وتجمع على شُرَف[lxxiv] ، وغيرها كثير جدا .

المبحث الثاني : فُعَل عَلَماً

أولاً : صيغه الصرفية : ويأتي فُعَل علمًا ، وهو على صورتين :

الصورة الأولى : وهي أيضاً على وجهين:

أ- **معدولٌ عن فاعِل غالبًا**

وهو قسمان : يأتي علمًا مرتجلاً[lxxv] ، والآخر: مختصًا بالنداء ، أمَّا العلم المرتجل ، فقال عنه السيوطي : ((ما جاء على

فُعَل موضوعًا عَلَمًا ، وهو معدول عن صيغة فاعِل ، وطريق العلم به سماعه غير مصروف ، ولا علة به مع العلمية ، والمسموع من ذلك عُمَر وزُفَر ومُضَر وثُعَل وهُبَل وزُحَل[lxxvi] ، وعُصَم وقُزَح وجشم وقثم وجمح وجحا ودلف وبُلَع – بطن من قضاعة – ولم يسمع غير ذلك ، نعم ذكر الأخفش طُوَى من هذا النوع كذا رأيته في كتابه الواحد والجمع في القرآن ، ومنعه أبو حيان ، وقال المانع مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة ، بدليل تنوينه في اللغة الأخرى ، قال : وهذه الأسماء التي ذكرناها كلها أعلام عُدلَت تقديرًا عن فاعِل ، إلا ثُعَل[lxxvii] فعن أَفْعَل ... وإنَّما جعلناها معدولة لأمر نجهله ؛ لأنَّ الأعلام يغلب عليها النقل ، وهي أن يكون لها أصلٌ في النكرات فجُعِل عُمَر معدولا عن عامِر المنقول من الصفة ... ومن أغرب ما وقع في فُعَل الممنوع قسمٌ هو علم جنس لا علم شخص[lxxviii] ، وذلك ما ذكره ابن خالويه في (كتاب الأسد) جاء بعُلَق فُلَق))[lxxix] ، هذا ما أحصاه اللغويون من المعدول ، وشرطه كما قال الرضي: ((ثبوت فاعل وعدم فُعل قبل العلمية ، فهو غير منصرف ، كقثم وجحا ، لأنه ثبت قاثم وجاحٍ، وعدم قثم وجحا قبل العلمية ، فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا ، وقطعنا بعدم نقله عن فُعَل الجنسي ، فقلنا : هو علم مرتجل ، أي غير منقول عن شيء ، وهو معدول ؛ وإنما حملناه على كونه معدولا ، ولم نجوز أن يكون مرتجلا غير معدول ، كعمران وسعاد ؛ لكثرة كون فُعل الجامع للشرطين غير منصرف ، واضطرارنا حينئذ إلى تقدير العدل فيه على ما تقدم ؛ لئلا تنخرم القاعدة الممهدة[lxxx]))[lxxxi] ، فمرتجل يعني أنه غير منقول من فُعل اسم الجنس السابق ، وأن العلمية وقعت بعد العدول عن فاعل وليس قبله ، وهذا معنى قوله (وعدم فعل قبل العلمية).

أمَّا المختصُّ بالنداء فهو معدول عن فاعل في الغالب ، أو عن فعيل ، أو أفْعَل كفُسَق وغُدَر وخُبَث ولُكَع ، فإنَّها معدولة عن فاسِق وغادِر وخبيث وأَلْكَع[lxxxii] ، وهي أعلام معدولة حال النداء[lxxxiii] ، قال سيبويه: ((ومما يدلك على أن يا فاسق معرفة قولك يا خباثِ[lxxxiv] ويا لكاعِ ويا فساقِ تريد يا فاسقة ويا خبيثة ويا لكعاء ، فصار هذا اسما لهذا كما صارت جعارِ اسما للضبع ، وكما صارت حذام ورقاش اسما للمرأة ، وأبو الحارث اسما للأسد ، ولديك[lxxxv] على أنه اسم للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء جاءتني خباثِ ولكاعِ ، ولا لُكع ولا فُسق ، فإنما اختص النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفة ، كما اختص الأسد بأبي الحارث إذ كان معرفة ، ولو كان شيء من هذا نكرة لم يكن مجروراً ؛ لأنها لا تجر في النكرة))[lxxxvi] ، يريد بالجر البناء على الكسر في فعالِ ، ولو كانت نكرةً لما بنيت على الكسر حال النداء ؛ لأن الكسر ليس من علامات المنادى في هذا الموضع ، فثبتت علميَّتهما .

ب – علم معدول عن جمعه القياسي

ووقع العدل في ((فُعَل المؤكد به وهو جُمَع وكُتَع وبُصَع وبُتَع))[lxxxvii] ؛ إذ هذه الألفاظ معدولة عن جمعها القياسي ، وهو (فُعْل) على الأرجح من كلام النحاة ؛ لأنَّها من حيث إنَّ مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء – أي أجمع جمعاء وأكتع كتعاء وهلمَّ جرًّا – فجمعها أن تقول : جُمْعٌ وكُتْعٌ وبُصْعٌ وبُتْعٌ ، لكنَّهم عدلوا عن هذا البناء إلى بناء (فُعَل) ، وهو قول الأخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور ؛ إذ قد ثبت العدل عن فُعْل إلى فُعَل فقالوا : ثلاثُ دُرَع وهو جمع درعاء ، وكان القياس دُرْعا– وسيأتي– ، وضُعِّف من جهة السماع ؛ إذ لم يُسمع في أَفْعَل المجموع بالواو والنون– لقولهم أجمعون وأكتعون وأبصعون وأبتعون– أن يجمع مؤنثه على فُعْل[lxxxviii] ، وهو وإنْ لم يسمع فالقياس يطرده على (فُعْل).

وبعضهم قال: إنَّها معدولة عن جمعها القياسي فعالي ، كصحراء تجمع على صحاري ، فكذلك جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء قياسها أن تجمع على جماعي وكتاعي إلى آخره ، ومنعه ابن عصفور ؛ لأنَّ العدل لم يثبت عن فعالي في موضع من المواضع ، فضلا عن أنَّ فعلاء لا تجمع على فعالي إلا إذا لم يكن مذكره على أفْعَل ، وكان اسما محضا كصحراء[lxxxix] ، في حين إن هذه الألفاظ مذكرها على أَفْعَل ، وإن كانت أسماء .

وبعضهم يرى أنَّها معدولة عن جمعها القياسي فعلاوات ، فكما أنَّ مذكَّرها يجمع بالواو والنون ، فيقال : أجمعون وأكتعون إلى آخره – كان القياس أن يقال في مؤنثه بالألف والتاء ، فيقال : جمعاوات و كتعاوات وهكذا ، واختاره ابن مالك[xc] .

وبعضهم جعلها معدولة عن الألف واللام ، فمذكرها المجموع بالواو والنون قياس تعريفه أن يكون بالألف واللام ،

وكذلك مؤنثها جُمَع وأخواتها ، فالقياس أن يقال: الأجمعون والجُمَع والأكتعون والكُتَع ، لكنهم عدلوا عما يستحقه من تعريفه بالألف والتاء ، واختاره أبو حيان ، ورُدَّ بأن هذا يقتضي منع من الصرف مذكَّره كما مُنع مؤنثه[xci] .

أمَّا علميَّتُها ((فذهب قوم إلى أن ألفاظ التوكيد أعلام بمعنى الإحاطة ، واستُدل لذلك بجمعهم مذكرها بالواو والنون ، ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم ، واختاره ابن الحاجب .

وذكر آخرون إلى أن تعريفها بنية الإضافة ، وأن الأصل في رأيت النساء جُمعَ جُمَعَهُنَّ ، كما يقال رأيت النساء كلَّهن ، فحذف الضمير للعلم به ، واستغنى بنية الإضافة ، وصارت لكونها معرفة بلا علامة ملفوظة بها كالأعلام ، وليست بأعلام ؛ لأن العلم إما شخصي وإما جنسي ، وليست هذه واحدا منهما ، وعلى هذا ابن عصفور ، وعلله بأن الجموع لا تكون أعلاما ، والسهيلي وابن مالك ، ونقله عن ظاهر كلام سيبويه))[xcii] .

الصورة الثانية : فُعَل علمًا غير معدول

كوقوعه علمًا أعجميا ، وهو قليل ، كقُتَل اسم من أسماء الترك[xciii] ، أو علمًا جنسيا ، وهو قليل أيضا كخُتَع اسم للضبع [xciv] ، أما الكثير فهو الأعلام الشخصية التي لم يثبت العدل فيها عن فاعل – وسيأتي ذكرها في باب الدلالة – .

ثانيا: منعه من الصرف

فُعَل علمًا على العموم ممنوع من الصرف بكلِّ صيغ العدول المتقدِّمة ، وتلحقها علل أخرى لكنها نادرة ، أما إذا لم تشرك العلمية علة العدل فإنه مصروف ، ولنبيّن علل ذلك المنع :

أ. **العلم المعدول عن فاعل** ، وهو على قسمين كما تقدَّم :

١ – معدول مرتجل :

فعلَّة منعه هو اجتماع العلمية والعدل فيه ، وشرطه هو : ثبوت فاعِل وعدم فُعَل قبل العلمية[xcv] ، قال الرضي : ((فكلُّ فُعَل علم جامع للشرطين يُجهل كونه في كلامهم منصرفا أو غير منصرف ، فعلينا أن نقدِّر العدل فيه ، ونمنعه الصرف إلحاقا للمشكوك فيه بالأغلب ، أمَّا (أُدَد)[xcvi] فإنَّه وإن جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدِّر العدل فيه .

وإن اختلّ أحدُ الشرطين ، وذلك بألّا يجيء له فاعِل قبل العلمية ، ولا فُعَل فهو منصرف ، لوجاء مثل ذلك في كلامهم ، ولا أعرف له مثالا... وإن اختلَّ الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا – أيضا– لو اتفق مجيئه))[xcvii] .

أما عن اختلال أحد الشرطين فإنه يُعرف له مثال ، ومن ذلك قولهم : ((لُبَد آخر، نسور لقمان بن عاد ، وهو منصرف ؛ لأنه ليس بمعدول))[xcviii] ، أو لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها كأُدَد[xcix] ، وهو انعدام (فاعِل) قبل العلمية فاختلَّ أحد شرطي العلم المرتجل السابقين ؛ لذا صرفت العرب لُبَدا ؛لأنَّه ليس بمعدول ، وصرفت أُدَداً ؛ لأنَّه ليس له فاعل قبل العلمية .

وأما عن اتفاق مجيئه منصرفا بلا الشرطين السابقين فالعجب من الرضيّ كيف لم يقع على ذلك الكم الهائل من الأعلام الشخصية الواردة على فُعل – وستأتي–.

وعوداً إلى فُعل الجامع للشرطين فدليل عدم صرفه عدم دخول الألف واللام عليه ؛ لأنَّ العلمية أحد أسباب منعه ، فمنعت دخول اللام عليها ؛ لامتناع تعاقبهما على شيء واحد ، قال المبرِّد فيه ؛ أي العلم المرتجل ((فأما ما كان منه لم يقع إلاَّ معرفة نحو عُمَر وقُثَم ولُكَع فإنَّه غير مصروف في المعرفة ؛ لأنَّه الموضع الذي عُدل فيه ، ألا ترى أنَّك لا تقول : هذا القُثَم ولا هذا العُمَر ، كما تقول : هذا الجُعَل وهذا النُّغَر))[c]

٢ – معدول مختصٌّ بالنداء

هو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل أيضا كسابقه ، ويقع المنع حال النداء، وذلك لوقوع العدل فيه حال النداء كما سبق ، أما من دون النداء فهي صفات منكَّرة مصروفة حتما ؛ لزوال علل المنع (العلمية والعدل) بزوال النداء ، قال السيوطي : ((فُعَل المختصُّ بالنداء كفُسَق وغُدَر وخُبَث ولُكَع ، فإنَّها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث وألْكَع ، فإذا سُمِّي به امتنع صرفها ؛ للعلمية ومراعاة اللفظ المعدول ، فإن نُكِّرت زال المنع ، وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها حال التسمية[ci] – أيضا كما نقلته عنه أخيرًا في قولي ، قال الأخفش : ومعرفة لأنَّ العدل إنَّما هو حال النداء ، وقد زال بالتسميَّة))[cii] .

لكن قد ثبت منعه في كلام العرب ، وأنَّه لو لم تكن معدولة لما اختصَّت بالنداء ، والشائع في الاستعمال عدلها عند النداء ، وقاسوا فُعل هذا على فَعَالِ المختصَّة بالنداء ؛ لأنَّها مؤنَّث فُعَل المختص بالنداء ، قال الرضي : ((ولما كان من مذاهبهم أنَّ جميع أنواع (فَعَالِ) مبنية أو ممنوعة من الصرف معدولة ، وكذا (فُعَل) المختصّ بالنداء ، فرَّعوا عليه أنَّك إذا سمَّيت بها ، ففُعَل لا ينصرف اتفاقا ، نحو فُسَق علمًا ، للعدل والعلمية ، وكذا فَعَالِ عند بني تميم نحو نَزَالَ وفَجَارَ وفَسَاقَ أعلامًا ، وهذا الذي قالوا حقٌّ لو ثبت لهم أن جميعها معدول ، ولم يثبت ، ودونه خرط القتاد))[ciii] ، ومما يقال للرضيّ : إنَّهم أخذوا بما وصل إليهم من ألفاظ المختصّ بالنداء ، فجعلوه هو الشائع في الاستعمال ، قال سيبويه: ((تركوا صرف لُكَع حين أرادوا يا أَلْكَع ، وفُسَق حين أرادوا يا فاسق ، وترك الصرف في فُسَق هنا لأنَّه لا يتمكَّن بمنزلة يا رجل للعدل))[civ] ، فلو لم يطمئن سيبويه إلى ثبوت العدل في كلام العرب لما قال : أرادوا منه يا ألكع و يا فاسق المعدول عنهما.

ب- علم معدول عن جمعه القياسي :

هو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل[cv] – وقد سبقا – ((فإن سُمِّي به ، أعني بفُعَل المؤكَّد به ، فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع ، وعن الأخفش صرفه ؛ لأن العدل إنَّما كان حال التأكيد وقد ذهب ، فإن نُكِّر بعد التسمية صُرف وفاقاً ؛ لأنَّه ليس له حالة يلتحق بها ؛ إذ لم يُستعمل نكرةً))[cvi] ، قال سيبويه : ((وسألته[cvii]عن جُمَع وكتع فقال : هما معرفة بمنزلة كلهم ، وهما معدولتان عن جَمْعٍ جمعاء ، وجَمْع كتعاء ، وهما منصرفان في النكرة))[cviii] ؛ أي بعد التسمية .

ج- فُعَل علمًا غير معدول : وهو قسمان ممنوع وغير ممنوع :

أ- الممنوع : وهو نوعان :

١- ممنوع للعلمية والعجمة ((كقُثَم اسم من أسماء الترك ، فيه مع العلمية العجمة))[cix] .

٢- ممنوع للعلمية والتأنيث كـ (طُوَى) اسما للبقعة ، فإنَّه ممنوع للعلمية والتأنيث بدليل قوله – عزَّ وجل- : **ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ** [القصص: ٣٠]، وبعضهم يردُّه إلى العلم المرتجل المعدول عن فاعل ، أي عن طاوٍ ، فيصير مثل عُمَر المعدول عن عامر فلا يصرف أيضا[cx] .

ومنه أيضًا قولهم : جاء بعُلَق فُلَق علما جنسيًا للداهية ، فهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتأنيث ، واللغويون يجعلونه من المعدول عن فاعل ، فترجع إلى العلم المعدول المرتجل[cxi] ، والعدل غريب في العلم الجنسي – كما ذكر السيوطي سابقاً – .

ثانيا: غير الممنوع

وهذا يتسع لكلِّ الأعلام الواردة على فُعَل ، وليس فيها سبب ثانٍ – مع العلمية- من أسباب المنع ، ومن ذلك الأعلام المنقولة من أسماء الأجناس أو الصفات فهي منصرفة ؛ لأنَّه ليس هناك علة ثانية للمنع مع العلمية ، فلو سَمَّيتَ بصُرَد ونُغَر وجُعَل ، ونقلته من أسماء الأجناس صرفته ، كذلك لو سَمَّيتَ بحُطَم ولُكَع وخُتَع من الصفات صرفته ، والنقل في الأعلام أكثر وأغلب من العدل[cxii] .

ونودُّ أن نشير[cxiii] إلى مسألة تختص فُعَل علمًا مرتجلا معدولا وفُعَل علما منتقلا عن جنسه بعد أن تقدَّم ذكرهما ، وهي أن الرضي – رحمه الله – التبس عليه الأمر في عُمَر جمع عُمْرة ، وزُفَر[cxiv] وصفاً بمعنى السيد الناهض بحمله الوارد في قول الأعشى[cxv] :

أَخُو رغائبَ يُعطيها ويُسأَلُها يَأبى الظُلامةَ منه النوفلُ الزُّفَرُ

فقال الرضي: ((أما عُمَر وزُفَر علمين فكان الواجب على هذا الأصل[cxvi] صرفهما ؛ لأنَّه كما جاء لهما فاعِل قبل العلمية جاء فُعَل أيضا ، نحو عُمَر جمع عُمْرة ، والزفر السيد ... لكنهما لمّا سُمعا غير منصرفين حكمنا بأنَّهما حال العلمية غير منقولين عن فُعَل الجنسي ، بل هما معدولان عن فاعِل ، وإن اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا – أيضا- لو اتفق مجيئه))[cxvii] .

ففي عُمَر جمع عُمرة نقول: إنَّها غير معدولة عن فاعل حتماً ؛ لأنَّها اسم جنس جمعي – كما سبق في جمع فُعْلَة – ، ولو سلّمنا أنهم سمَّوا بها رجلاً لكانت علما منتقلاً ، وليس علماً مرتجلا ، فتكون مصروفة حتماً ، لكنَّ عُمَر جمع عُمْرة هذه

ليست علما فضلا عن أنَّها منصرفة ، ولم يثبت النقل عنها في الأعلام ، قال المبرِّد: ((فأما ما كان منه نكرة ، ويفرَّق بالألف واللام ، فهو مصروف واحدا كان أو جمعا ، فالواحد نحو : صُرَد ونُغَر وجُعَل ، وينصرف في المعرفة والنكرة والجمع نحو : ثُقَب وحُفَر وعُمَر ، إذا أردت جمع عُمْرَة))[cxviii] ، فثبت بتعريفها بالألف واللام وبصرفها أنَّها ليست معدولة ولا ممتنعة من الصرف ولا علما ، في حين إن عُمَر وزُفَر إذا أردت بهما العلمين المعدولين عن عامر وزافر[cxix] ، فهما المرادان من شرطي العلم المرتجل المعدول السابقين ، وهما الممنوعان من الصرف ، ولا يجوز دخول الألف واللام عليهما ، قال المبرِّد : ((فأما ما كان منه لم يقع إلاَّ معرفة نحو عُمَر وقُثَم ولُكَع فإنَّه غير مصروف في المعرفة ؛ لأنَّه الموضع الذي عُدل فيه ، ألا ترى أنَّك لا تقول: هذا القُثَم ولا هذا العُمَر ، كما تقول : هذا الجُعَل وهذا النُّغَر))[cxx] .

ومن هنا يقال للرضي كيف سوَّيتَ بين زُفَر علما معدولاً عن زافر ، وزُفَر الذي هو السيد في بيت الأعشى ، وقد جاء في البيت معرَّفا بالألف واللام ، ولو كان هو نفسه لامتنع تعريفه بالألف واللام ، لكنه وصف نكرة كبقية الصفات وأسماء الأجناس مثل : نُغَر وصُرَد وخُتَع ، قال ابن جني : ((الزُفَر الناهض بحمله ، وليس زُفَر هذا الاسم منقولا من هذا الوصف ، لو كان كذلك لوجب صرفه ، ألا ترى أنَّ فُعَلا المعدول عن فاعل لا يجوز دخول اللام عليه ، وذلك نحو : زُحَل وقُثَم وثُعَل وجُشَم ، وقد قال:

يأبى الظُلامةَ منه النوفلُ الزُفَر

فدخول اللام عليه يعرِّفك أن زُفَرَ الذي ليس مصروفا ليس بهذا ؛ لداخلية اللام ، ولو سميت رجلا بزُفَرٍ هذا[cxxi] ، بعد خلعك اللام عنه لوجب صرفه ؛ لأنَّه حينئذ كان يكون كصُرَد ونُغَر وجُعَل ، وهذا واضح وهو رأي أبي علي بتفسيره))[cxxii].

فثبت أنَّ زُفَراً هذا – ونحن نصرفه قصداً وعمداً لنميِّزه من زُفَرَ المعدول العلم المرتجل – ليس معدولا ولا مرتجلا ولا منتقلا بل هو ليس علماً ، وإنَّما هو وصف نكرة دخلت عليه الألف واللام .

ثالثًا: دلالته : ومما وقع فيه :

أ- **علم شخص** :ومنه أعلام رجالٍ كعُمَر ، وزُفَر ، وجُشَم ، وخُثَم ، وبُرَك ، وجحا ، ودُلَف ، وغُبَر وعُدَس[cxxiii] ، وقُصَل رَجُلٌ من جُهَيْنَةَ ابنُ عَمِّ عُمير بن جُندَبٍ له خبرٌ[cxxiv] ، وثُوَب رجل من قدماء الجاهلية[cxxv] ، وخُثَم بن السدم جَدٌّ[cxxvi] .

ومنه أعلام بطون لقبائل العرب ، وهي مرتبطة بسابقتها ؛ لأنَّ هذه البطون أصلها أعلام رجال ترجع إليها القبيلة ، فالهُزَر قبيلة باليمن[cxxvii]، وبنو الهُزَم بطن من بني هلال[cxxviii] ، والسُلَف بطن من ذي الكلاع من حمير[cxxix] ، وكُسَع حيٌّ باليمن رماة[cxxx] ، وزُبَر بطن من بني أسامة[cxxxi] ، وأُدَد أبو قبيلة من حمير[cxxxii]، وبنو البُجَم قبيلة من الناشريين باليمن[cxxxiii] .

ومنه أعلام بلدان وأماكن كرُخج بلاد تجاور سجستان[cxxxiv] ، وحُرَث أرض باليمن[cxxxv] ، وجُرَس موضع باليمن[cxxxvi] ، وتُبَل اسم مدينة تُبالة[cxxxvii] ، وزُغَر قرية بمشارف الشام[cxxxviii] ، والعُمَق منزل لحاجِّ الكوفة على جادة طريق مكة[cxxxix] ، وجُرَش موضع باليمن[cxl] ، وغيرها كثير كتُبَن ، وكُمم ، وطُوق ، وغُبَب ، وقُدَم ، وسُرَر، وقُرَع ، وحُمَر ، وجُوَر ، ونُجَه ، وبُصَر وعُقَد ، وكُشَر ، وتُرَن ، وقُرَد ، وقارات حُبَل ، وعُثَث ، وأُقَر ، وبُرَع ، وغُرَق ، وسُكَر ، وأُرَم ، وكأنَّهم استحسنوا هذا البناء في المواضع فوزنوا عليه كثيرًا .

ومنه أعلام أودية وجبال ، ولا شكَّ أنَّه مرتبط بسابقه ؛ لأنَّه أيضًا من المواضع كذي عُبَب وادٍ[cxli]، وعُشَر وادٍ بالحجاز[cxlii]، ووادي غُبَر عند حجر ثمود[cxliii]، وجُمَح جبل لبني نمر[cxliv] ، وأُثَر جبل باليمن في وادٍ متسع[cxlv] ، وبُرَع جبل بتهامة[cxlvi]، وذو غُثَث ماء لغنيّ أو جبل بحمى ضريَّة[cxlvii] ، وظُلَع جبل لبني سليم[cxlviii] ،وشُفَر وكُبَر أيضا جبال .

وقلَّ ورود الأعلام الشخصية في الطيور والحيوانات على العكس تماماً عمَّا وقع في اسم الجنس ، فمن الطيور لُبَد اسم نسر من نسور لقمان بن عاد[cxlix] ، وخُزَز فرس لبني يربوع [cl] ، وورد فُعَل علمًا لصنم وهو هُبَل[cli] ، وعلمًا لكوكب وهو زُحَل[clii] ، وعلمًا لمنزل من منازل القمر وهو بُلَع[cliii] ، وقُزَح لطرائق متقوِّسة تبدو في السماء تعرف بقوس قُزَح[cliv] .

لكن ثبت أنَّ العلم الشخصي غلب وقوعه في الرجال والأماكن كما تقدم .

ب- علم جنس :

وهو قليل جدًّا ، ففي الداهية قولهم: جاءوا بعُلَق فُلَق[clv] ، وكذلك من أسماء الثعلب ثُعَلٌ[clvi] ، ومن أسماء الأسد هُصَر[clvii] ، ومن أسماء الضبع خُتع[clviii] .

ج- علم سبِّ الرجل :

وهو المختصُّ بالنداء ، وهو علم دالٌّ على الشتم للمذكَّر ، كما أنَّ مؤنثه وهو (فَعَالِ) علم لشتم المؤنث ، فتقول في المذكَّر يا لُكَع وفي المؤنث يا لَكاعِ ، وتقول يا فُسَق ويا فَسَاقِ ، ويا غُدَر ويا غَدَارِ ، ويا خُبَث ويا خَباثِ[clix] ، وهي أعلام معدولة لقصد المبالغة في الذم[clx] .

ومما يفترق فيه عن فَعَالِ أنَّ فَعَالِ جزموا بالقياس عليها ، في حين اختلفوا في فُعَل ، فبعضهم نصَّ على القياس فيه (أي الذي للشتم) ، وجزم ابن مالك بأنَّه لا ينقاس[clxi] .

د. علم التأكيد لمعنى الإحاطة :

جُمَع وكُتَع وبُتَع وبُصَع هي ألفاظ تدلُّ على معنى الإحاطة ، وهي معارف حال التوكيد[clxii] ، وهي خاصة بالمؤنث مفردها جمعاء وكتعاء وبتعاء وبصعاء[clxiii] ، ومذكرها أجمع وأكتع وأبتع وأبصع ، ويجمع بالواو والنون ، فيقال: أجمعون وأكتعون وأبتعون وأبصعون[clxiv] ، كما سبق تحقيقه في باب العدل .

المبحث الثالث : فُعَل وصفًا

أولاً- صيغه الصرفية :

فُعَل وصفًا ثلاثة أقسام : منه ما عُدِل فيه عن الوصفية فانتقل إلى العلمية حال النداء – وقد سبق في باب العلم – نحو يا فُسَق و يا لُكَع و يا غُدَر و يا خُبَث ، والقسم الثاني وهو ما بقي على وصفيته ، وغالبه أن يكون مبالغة اسم الفاعل[clxv] ، ومنه قسم ثالثٌ ، وهو فُعَل جمع صفات ، بالنظر إلى مفرده ، قال الرضي عن فُعَل وصفاً : ((وذلك على ثلاثة أقسام : أحدها مبالغة فاعِل غير مختصة بالنداء كحُطَم وخُتَع في مبالغة حاطِم وخاتِع[clxvi] ، فهو كضَرُوب في مبالغة ضارِب ، وثانيها: مبالغة فاعِل مختصة بالنداء نحو يا فُسَق و يا لُكَع ... وثالث الأقسام : جمع فُعْلَى أفْعَل التفضيل))[clxvii] ، وهناك أوزان أخرى في باب الجمع لم يذكرها الرضي لشذوذها – ستأتي – .

أ- فُعل من صيغ المبالغة

أمَّا من صرَّح بجعل هذا البناء من أبنية المبالغة فابن خالويه في شرحه الفصيح ؛ إذ قال: ((العرب تبني أسماء المبالغة على اثنتي عشرة بناء ...وفُعَل كغُدَر))[clxviii].

وأشار الدكتور خليل بنيان الحسون إلى أنَّ عدد صيغ المبالغة التي تُذكر في كتب النحو والصرف لا تتعدَّى الخمسة صيغ ، تحرص كتب النحو على إيرادها في سياق التنبيه على العاملة منها من غيرها من المشتقات ، لكنَّه ضبط طائفة أخرى من صيغ المبالغة ، تتفاوت كتب الصرف في عدد ما تثبته منها ، فأحصى سبعة وثلاثين بناء من صيغ المبالغة ، وعدَّ من هذه الأبنية بناء (فُعَل)[clxix] .

ب- فعل جمع صفات: (فُعَل) يقع جمع تكسير لصيغ إفرادية هي من المشتقات ، فلنقف عليها:

١- فُعَل جمع فُعْلَى

ويراد بـ(فُعْلَى) مؤنَّث أفعل التفضيل ، فإنَّها تُكسَّر على هذا البناء ، قال ابن السراج : ((وأمَّا فُعْلَى فإن كانت (فُعْلَى أَفْعَل) فتكسيرها على فُعَل نحو : الصُّغْرى والصُّغَر ، ومثله من ذوات الياء والواو : الدُّنْيا والدُّنَى ، والقُصْوى والقُصَى))[clxx] ، وهو قياس فيه ، ومثله قوله تعالى : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭽ [المدثر: ٣٥] جمع كُبْرَى[clxxi] ، والطُولَى تجمع على طُوَل ، والأولى على أُوَل ، والحُسْنى على حُسَن[clxxii] .

٢- فُعَل جمع فُعَلَة وفُعْلَة

فُعَلَة وفُعْلَة بناءان مطردان قياسيان في اللغة ؛ لكنَّهما متضادان متعاكسان فالمتحرِّك العين يأتي في مبالغة اسم الفاعل ،

والساكن العين يأتي في مبالغة اسم المفعول ، قال ابن قتيبة : ((قالوا وكلُّ حرفٍ على فُعَلَة – وهو وصف – فهو للفاعل نحو : هُذَرَة ونُكَحَة وطُلَقَة وسُخَرَة ، إذا كان مهذارًا نكَّاحًا مطلاقًا ساخرًا من الناس ، وإذا سكَّنت العين من (فُعْلَة) – وهو وصف[clxxiii]– فهو للمفعول به ، تقول : رجلٌ لُعْنَة ؛ أي : يلعنه الناس ، فإن كان هو يلعن الناس قلت : لُعَنَة ، ورجلٌ سُبَّة ، أي يسبُّه الناس ، فإن كان هو يسبُّ الناس ، قلتَ سُبَبَة ، وكذلك هُزْأَة وهُزَأَة وسُخْرَة و سُخَرَة ، وضُحْكَة و ضُحَكَة ، وخُدْعَة وخُدَعَة))[clxxiv] .

ولم يذكروا جمعهما القياسي ، على الرغم من تتبُّعه في أمَّات كتبهم ، ولم نعثر عليه ، وإنَّما الذي ورد إشارات تثبت أنَّ جمعهما هو على زنة فُعَل جمعا شاذاً أو غير مطرد ، قال السيوطي : ((والثالث من الأوزان فُعَل بالضم فالفتح ، ويطَّرد جميعًا الاسمُ على فُعْلَة بالضم والسكون ، وفُعُلَة بضمتين ... بخلاف الوصف منها كرجلٍ ضُحَكَة وهُزَأَة ، وامرأة شُلُلة[clxxv] ؛ أي : سريعة في حاجتها ، وشذَّ رجلٌ بُهْمَة وبُهَم))[clxxvi] .

ويفهم من كلامه أنَّه غير شاذ في بناء (فُعَلَة) لكنَّه غير مطَّرد ، وشاذ في بناء (فُعْلَة) ، في حين بقية العلماء شذَّذوا[clxxvii] كلَّ جموع الصفات منه إلا ما ورد جمعاً لـ(فُعْلَى) السابق ، لكن علاقة البناءين وصفًا بجمع (فُعَل) القياسي في الاسم تثبت انسجامهما وإتيانهما على اطِّراد واحدٍ ، ففُعْلَة في الأسماء يقابلها فُعُلَة هذا في الصفات ، و(فُعُلَة) في الأسماء توافق فُعَلَة في الصفات ؛ لكنَّها أخفُّ منها ، بل تتفق فُعْلى في الحركات والسكنات مع فُعْلة ، ولا يخفى أن ألف التأنيث تقابل تاء التأنيث في فُعْلة ، ولعل اللغة لم تحفظ لنا جمع فُعَلة وفُعْلة وصفين ؛ لأنه من البداهة بمكان ، وعلى كلِّ حال فالسماع هو الذي يحدُّ القياس ، وليس عندنا من الشواهد ما يدعم القياس إلا ما ورد في نصِّ السيوطي السابق ، فضلا عن قولهم : رجلٌ لُعْنَة على أهل بيته ، يُسَبُّ أهل بيته بسببه ، أو هو لُعَنَة ، أي كثير اللعن للناس ، يُجمع على لُعَن[clxxviii] .

٣- جمع أَفْعَل فَعْلاء

قياس هذا البناء أن يكون بزنة فُعْل ساكنة العين ، لكنَّه قد ورد نادرا بزنة (فُعَل) ، فقالوا : ليلةٌ درعاء ، ولياٍل دُرْع ودُرَع ، للثلاث تلي البيض لاسوداد أوائلها وابيضاض سائرها[clxxix] .

ثانياً- صرفه

فُعَل وصفًا مصروفٌ في كلِّ أحواله ، قال سيبويه : ((اعلم أنَّ كلَّ فُعَل كان اسما معروفا في الكلام أو صفة فهو مصروف ... وأمَّا الصفات فنحو قولك : هذا رجلٌ حُطَم ، قال الحُطَم القيسي :

قد لفَّها الليلُ بسوَّاقٍ حُطَم

فإنَّما صرفتُ ما ذكرتُ لك لأنَّه ... صار بمنزلة قولك : هذا رجلٌ عَمِلٌ إذا أردت معنى كثير العمل))[clxxx] ، وهذا البناء يجب صرفه في كلِّ أحواله[clxxxi] ، كبقية الصفات ، والقاعدة فيه أنَّه ((إنْ عُلِم كونه مشتقًا ، وجُهل في النكرات صُرِف إلا أن يُسمَع ترك صرفه))[clxxxii] .

وكذلك جمع الصفات ، فهو مصروف كله ، ولا سيما القياسي منه ، وهو جمع المؤنث من أَفْعَل التفضيل (فُعْلَى) ككُبَرٍ وأُوَلٍ وحُسَنٍ ، وغيرها إلا أُخَر جمع أُخْرى ، فإنَّه ممنوع من الصرف ، للوصفية والعدل[clxxxiii] ، أما الوصفية فأخر جمع تفضيل للإناث من أفعل فعلى ؛ أي من آخَر أُخرى ، وليُحذر من أخرى التي ليست للتفضيل ، ومذكرها آخِر بالكسر ، فهذه بمعنى آخِرة ، قال تعالى: ﭽ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ [الأعراف: ٣٩] ، ودليله أنهما بمعنى قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ [النجم: ٤٧] ، وقال في موضع آخر: ﭽ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ [العنكبوت: ٢٠] ، فإن جُمعت هذه على أخر ، فأخر مصروفة[clxxxiv] ؛ لأنه لا عدل فيها .

أما العدل فيها فكان حق اسم التفضيل أن يكون محلى بالألف واللام ، أو المفضل عليه مجرور بمن ، فالحق أن تقول هذا آخَر من كذا ، وهذه أخرى من كذا ، وهنّ أخرُ من كذا ، أو تقول: هذا الآخر والأخرى والأخر، كما تقول هذا أكبر من كذا وكبرى منه وكبر، أو الأكبر والكبرى والكبر، فلما امتنع ذلك منعت من الصرف ؛ للعدل عن تعبير من كذا أو من الألف واللام .

أما سبب عدلهم عن هكذا تعبير فلأنه عُلم أن الآخَر لا يكون إلا بعد مذكور أو بعد أول ، فلم يحتج إلى (منه) ؛ لذلك

عُدِلت أُخر عن وجهها ؛ لأن الباب لا يستعمل إلا بالألف واللام أو من كذا ، قال الله عز وجل: ﭽ ڈ ڈ ﭼ [آل عمران: ٧] فلم يصرفه ، وقال: ﭽ ﭼ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﭼ [البقرة: ١٨٤] ، فلم يُصرف[clxxxv].

وجعل ابن هشام العدل فيه عن المفرد المذكر حال التجرد من أل والإضافة ؛ إذ حقه التزام الإفراد والتذكير، فتقول مررت بامرأة آخَر وبنساء آخَر وبرجال آخَر وبرجلين آخَر ، ولكنهم عدلوا عن ذلك فقالوا أخرى وأخر وآخرون آخران[clxxxvi] ، لكنه وهِم فاستدل بقوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ [البقرة: ٢٨٢] ، وهي بالألف واللام ، واستدل على البقية بقوله تعالى: ﭽ ﭼ ﭼ ﭾ ﭿ ﭼ [البقرة: ١٨٤] ، وقوله: ﭽ ڈ ڈ ڈ ﭼ [التوبة: ١٠٢] ، وقوله: ﭽ ۇ ۇ ۆ ۆ ﭼ [المائدة: ١٠٧] .

ثالثاً – دلالته

أ- دلالته على المبالغة

كما سبق في نصّ سيبويه قريبًا أنَّ هذا البناء يدلُّ على الكثرة والمبالغة ، بقوله : ((هذا رجلٌ عَمِلٌ إذا أردت معنى كثير العمل))[clxxxvii] ، وكذلك قول الرضي أنَّه بمنزلة ضَرُوب في مبالغة ضارِب[clxxxviii] ، ولا يعني عدوله عنه كبقية المعدولات عن فاعِل ، بل أجروه مجراه في إيقاع الفعل منه لكن أرادوا المبالغة في الأمر ، أما البناء فليس معدولا عنه ؛ أي : هو بناءٌ مستقلٌ بذاته ، لا يراد به عدول عن الأصل ، قال سيبويه : ((وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه ، إذا كان على بناء فاعِل ؛ لأنَّه يريد به ما أراد بفاعِل من إيقاع الفعل ؛ إلا أنَّه يريد أن يُحدِّث عن المبالغة ، فما هو من الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى فَعُول وفَعَّال ومفعال وفَعِل))[clxxxix] ، وقال ابن يعيش: ((والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنًى آخر ، أُخذ من الأول ، كضارب من الضرب ، فهذا ليس بعدلٍ ، ولا من الأسباب المانعة من الصرف ؛ لأنه اشتُقَّ من الأصل بمعنى الفاعل ، وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب ، والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر ، فيكون المسموع لفظاً والمرادُ غيرَه ، ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ))[cxc] ، إذن صيغة المبالغة : ((صفة تفيد التكثير في حدث اسم الفاعل ، وليست على صيغته ، فقولك : جاهل يحتمل الوصف بقلَّة جهله وكثرته ، أمَّا جَهُول فالمراد منه الوصف بكثرة الجهل))[cxci] ؛ وإنما خضنا في هذه المسألة – وهي من المسلَّمات – خشية التباس هذا البناء في مبالغة اسم الفاعل بالأبنية التي سبق دراستها في عدولها عن بناء فاعِل .

ومما جاء في العربية علاوة على حُطَم وخُتَع وغُدَر ولُبَد للدلالة على المبالغة قولهم : رجلٌ عُرَق وعُرَقَة كثير العرق[cxcii] ، ورجلٌ زُكَأ وزُكَأة وزَكَّاء النقد موسِر عاجل النقد[cxciii] ، ورجل هُزَأ الهذَّاء الكثير الكلام[cxciv] ، وفرسٌ كُفَت وكُفَتَة يثب جميعا فلا يُستمكن منه لاجتماع وثبه[cxcv] ، ورجلٌ عُوَق وعُوقَة ذو تعويق وترييث ، يثبِّط الناس عن أمورهم أو جبان[cxcvi] ، والشُّفَن : الشديد النظر[cxcvii] ، وغيره كثير في كلامهم .

ولا يخفى – مما سبق من الشواهد – ما بين فُعَل وفُعَلَة من علاقة في مبالغة اسم الفاعل ، فكأنَّ البناء هو نفسه لأمرين :

الأول : اتفاق البناءين حركاتٍ وسكناتٍ.

والآخر: عودة بناء فُعَلة إلى بناء فُعَل في الجمع – كما سبق – .

والذي يظهر أن التاء في فُعَلَة للمبالغة ؛ فيكون بناء فُعَلَة أكثر مبالغة من فُعَل – والله أعلم – بل مما يجلب النظر من الشواهد السابقة ذكرهم فُعَلَة خلف فُعَل ، مما يثبت التدرُّج في المبالغة من الكثير إلى الأكثر، ووقوع التاء للمبالغة في صيغ العربية كثيرة ، ومن ذلك ما أثبته العلماء في بناء فُعَلة أنَّ التاء فيه للمبالغة ، قال ابن سيده: ((رجلٌ لَمَّاز ولُمَزة ، وكذلك امرأة لُمَزة ، الهاء فيهما للمبالغة لا للتأنيث))[cxcviii] .

وقد عقد الدكتور فاضل صالح السامرائي عنوانا للمبالغة بالتاء ، وجعل من ذلك لفظ الهُمَزة[cxcix] .

ب- دلالة الذم في المبالغة

وهذا يختصُّ جمع (فُعَلَة) و(فُعْلَة) ، فكلاهما يدلَّان على المبالغة في الذمِّ ؛ لذا زيدت عليهما التاء للمبالغة في ذمِّ الموصوف ، فيقولون : ضُحَكَة وضُحْكَة ، ولُعَنَة ولُعْنة ، وهُزَأَة وهُزْأَة ، ومثله جمعهما ، ومما يدلُّ على وقوعهما في الذم قول ابن سيده : ((والضحَّاك مدحٌ ، والضُحَكَة ذمّ ، والضُحْكَة أذمُّ))[cc] ، ويطرد الذم في هذا الباب في كلِّ ألفاظه[cci] ،

إلا ما ورد في بُهْمَة على بُهَم فإنَّه الرجل الشجاع[ccii] ، ولعل الشذوذ اعتوره من دلالته على المدح لا من جهة جمعه على فُعَل – كما سبق – .

ج- دلالته على التفضيل

وهذه الدلالة خاصة بجمع المؤنث من (فُعْلَى) أَفْعَل التفضيل ، لا يشركه فيها المذكَّر ، كقوله تعالى : **چ ئې ئې ئې ئى ئى چ** [المدثر: ٣٥] ، بمنزلة الكُبْريات ، وقولهم : نساء حُسَن وحُسْنيات[cciii] ، ومثله : الصُغَر والصُغْريات[cciv] ، وغير ذلك مما يجري به القياس .

الهوامش

(١)الكتاب ١٢/٤.

(٢)القاموس / ٣٢.

(٣)شرح الرضي على الكافية ١٢٢/١

(٤)ينظر: شرح الرضي على الشافية ١/ ٤٢٧.

(٥)المزهر ٥٠/٢ .

(٦)شرح الرضي على الشافية ١٥٧/١.

(٧)الكتاب ٥٧٩/٣ .

(٨)القاموس ٥١٨/١ .

(٩)المصدر نفسه ١٠١٨/١ .

(١٠) المصدر نفسه ٥٧٧/١ .

(١١) المصدر نفسه ٢٠٦٤/١

(١٢) تاج العروس ٢٢٣/٣٣.

(١٣) جمع خُزَّة بالضم ، وهي الحجزة والعنق وقطعة من اللحم قُطعت طولا أو خاص بالكبد ، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٤٩٩/٢ .

(١٤) دقائق التصريف/ ٤٢٢.

(١٥) القاموس المحيط/ ١١٥٩ .

(١٦) ينظر: القاموس/ ٩٨٥ ، وتاج العروس ٢٢/ ١٨٤.

(١٧) ينظر: همع الهوامع٣/٣٥٤ ، وارتشاف الضرب١/٤٢٦-٤٢٧ .

(١٨) المصدران السابقان أنفسهما .

(١٩) ينظر: الأصول٢/٣٧٤ .

(٢٠) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم٦/٦٢.

(٢١) ينظر: المصدر نفسه١٠/٣٣٠.

(٢٢) ينظر: شرح الكافية الشافية٥/١٨٣٨ ، وشرح الرضي على الشافية٢/١٠٢ ، وأوضح المسالك٤/٢١٣ ، وارتشاف الضرب١/٤٢٨ ، وهمع الهوامع٣/٣٥٤.

(٢٣) ينظر: شرح الكافية الشافية٤/١٨٤٠، وارتشاف الضرب١/٤٢٨.

(٢٤) ارتشاف الضرب١/٤٢٧، والقاموس/٥٨٨.

(٢٥) ينظر: الصحاح٦/٢٤١٩، وارتشاف الضرب١/٤٢٨.

(٢٦) تاج العروس١٤/٣٨٣.

(٢٧) القاموس/٩٢٩.

(٢٨) جمع جديد ، وهو وجه الأرض . ينظر: العين ٨/٦ .

(٢٩) شرح الكافية الشافية ١٨٣٧/٤، وينظر: المقتضب٢١٢/٢ ، وتهذيب الأسماء ١٤٠/٣.

(٣٠) ارتشاف الضرب٤٢٦/١، وينظر مجاز القرآن ٣٥١/١، وأدب الكاتب /٣٠٥ ، والمنصف٩١/٣ ، وشرح الرضي على الشافية ١٣٢/٢.

(٣١) الكتاب ٢٢٢/٣-٢٢٣.

(٣٢) همع الهوامع ١٠٤/١

(٣٣) أي : على بناء فُعل ، وليس على العموم .

(٣٤) اللمع/ ١٥٥، وينظر : المقتضب ٣٢٣/٣.

(٣٥) أصول النحو ٢/ ١٨٢، وينظر : اللباب ١٨٢/٢، وشرح الرضي على الشافية ٤٢٧/١.

(٣٦) ينظر: المصادر أنفسها.

(٣٧) والسِّلكان فراخ القطا ، الواحد سُلَك والأنثى سُلَكة ويقال سلكانة. العين ٣١١/٥.

(٣٨) هذه تسمية نسبها ابن جني للمبرِّد ، وجاء بها الرضي – أيضا– وسمَّاه ابن السراج مقصور (فُعَال) وكذلك الفارابي ، وابن الورَّاق سمَّاه كالمخفف من فُعَال . ينظر: الأصول ١٨٢/٢، وديوان الأدب ٨٧/١ ، والخصائص ١٨٠/٣، وعلل النحو/٥٢٠، وشرح الرضي على الشافية ٤٢٧/١.

(٣٩) شرح ابن عقيل ٤/ ١١٧ .

(٤٠) المصدر نفسه ١٢٧/٤.

(٤١) ديوان الأدب ٨٧/١ .

(٤٢) أي: المعدول الممتنع من الصرف دون المصروف غير المعدول .

(٤٣) أي: المبرد ولم نعثر على نصِّه .

(٤٤) أي: من باب العدل .

(٤٥) البيت للكميت الأسدي ، ينظر شعر الكميت ١٩١/١.

(٤٦) الخصائص ١٨٠/٣-١٨١ .

(٤٧) القاموس/ ٢٣٢.

(٤٨) المصدر نفسه/ ٢٨٧.

(٤٩) المصدر نفسه/ ٤٢٧.

(٥٠) تاج العروس ٣/ ٢٠٧ .

(٥١) المصدر نفسه ٤/ ٤٤٨- ٤٤٩ .

(٥٢) ينظر: تاج العروس على التوالي ٤٣٠/١٢، و٩/٢٤، و٢٧/ ٣٧٤، و٣٧٣/٣١، و١٩٦/٣٤.
(٥٣) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ١٩١/١.
(٥٤) ينظر : جامع الدروس العربية/ ١٩٢.
(٥٥) درة الغواص ٥٦/١.
(٥٦) ينظر القاموس ٢٦٨.
(٥٧) ينظر: تهذيب اللغة ٧٢/٣.
(٥٨) ديوان الأدب ١٦٢/١.
(٥٩) المصدر نفسه.
(٦٠) المصدر نفسه.
(٦١) المصدر نفسه.
(٦٢) ينظر: المصدر السابق باب فُعْلَة ١٦١/١-١٧٥ .
(٦٣) العين ٢/ ٦٠.
(٦٤) الأصول ٩٠/٣.
(٦٥) الصحاح ٤٥٢/٨.
(٦٦) جمهرة اللغة ٣٠٦/٢.
(٦٧) اسم الجنس الجمعي يدل على الماهيات المتكثِّرة ، وهو في المخلوقات كثيرٌ كتمرة وتمر وشجرة وشجر ، وفي المصنوعات قليل كعمامة وعمام وفَتَخة وفَتَخ نوع من الحلي ، ينظر: فتح الباري لابن رجب ١٥٠/٦، وفتح الباري لابن حجر ٩٠/٨، وجامع الدروس العربية /٤٠ .
(٦٨) القاموس ١٠١٨.
(٦٩) المصدر نفسه/ ٥٧٧ .
(٧٠) تاج العروس ٢٤/ ١٤٢ .
(٧١) المصدر نفسه ٣٨٦/٢٤ .
(٧٢) المصدر نفسه ٣٥/ ٤٧٧.
(٧٣) المصدر نفسه ٣٢٤/٢٤ .
(٧٤) المصدر نفسه٥٠١/٢٣ .
(٧٥) ينقسم العلم إلى ((مرتجل وهو ما استُعمل من أول الأمر علماً كأدد لرجل وسعاد لامرأة ، ومنقول _ وهو الغالب _ وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ، ونقْله إما من اسم: إما لحدث كزيد وفضْل ، أو لعين كأسد وثور ، وإما من وصف: إما لفاعل كحارث وحسن أو لمفعول كمنصور)) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٢٣/١.

(٧٦) زحل معدول في حالة إرادة اسم الكوكب المعروف ، وهو ممنوع ، لكنه قد يرد وصفاً للرجل الذي يزحل عن الأمور ، فهو مصروف غير معدول . ينظر: الكتاب٣ /٢٢٤ ، والقاموس /١٣٠٤.

(٧٧) ثعل هذا المعدول هو علم رجل معدول عن الأثعل ، وهو السيد الضخم ، أما إذا أُريد به اسم من أسماء الثعلب فهو علم جنس ، وهو غير معدول ومصروف ، وعدَّ ابن سيده ثعل بطنا من بطون العرب أيضا غير معدول ؛ لأنه مصروف. ينظر: جمهرة اللغة١/٤٢٧، ومقاييس اللغة١/٣٧٦، والمحكم والمحيط الأعظم٢/٩٢-٩٣ ، وتاج العروس٢٨/١٥٣-١٥٤.

(٧٨) ((الْفَرْقُ بين عَلَمِ الْجِنْسِ وَعَلَمِ الشَّخْصِ أَنَّ عَلَمَ الشَّخْصِ مَوْضُوعٌ لِلْحَقِيقَةِ بِقَيْدِ التَّشَخُّصِ الْخَارِجِيِّ وَعَلَمَ الْجِنْسِ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَّةِ بِقَيْدِ التَّشَخُّصِ الذِّهْنِيِّ)) البحر المحيط في أصول الفقه ٤٣٣/١ ، ويعني ذلك: أن علم الشخص هو أن يراد به واحد بعينه كزيد وأحمد ، في حين علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحدا بعينه ، فكل أسد يصدق عليه أسامة ، وكل عقرب يصدق عليها أم عريط ، وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة ، فعلم الجنس ما وضع لشيء بعينه ذهنا كأسامة ، فإنه موضوع للمعهود في الذهن ، ويصدق على كل أفراد جنسه في الخارج ، وَلِهَذَا يُقَالُ ثُعَالَةُ يَفِرُّ من أُسَامَةَ ؛ أَيْ أَشْخَاصُ هذا الْجِنْسِ يَفِرُّ من أَشْخَاصِ هذا الْجِنْسِ ؛ وَإِنَّمَا لم يَحْتَاجُوا في هذا النَّوْعِ إلَى تَعْيِينِ الشَّخْصِ كَغَيْرِهِ من الْأَعْلَامِ ؛ لِأَنَّه لَا يحْتَاجُ إلَى تَعْيِينِ أَفْرَادِه ، قال ابن يَعِيشَ: وَتَعْرِيفُهَا لَفْظِيٌّ وَهِيَ في الْمَعْنَى نَكِرَاتٌ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ وَإِنْ أُطْلِقَ على الْجِنْسِ فَقَدْ يُطْلَقُ على أَفْرَادِهِ وَلَا يَخُصُّ شَخْصًا بِعَيْنِهِ ، وَعَلَى هذا فَيَخْرُجُ عن حَدِّ الْعَلَمِ حقيقةً . ينظر: شرح ابن عقيل ١/١٢٨-١٢٩، والبحر المحيط في أصول الفقه ٤٣٣/١، والتعريفات /٢٠١ .

(٧٩) همع الهوامع ١/١٠٣-١٠٤، وينظر : شرح الرضي على الكافية ١/١٢٣.

(٨٠) أي: من اجتماع علتين للمنع من الصرف .

(٨١) شرح الرضي على الكافية١/١٢٣.

(٨٢) ينظر: المصدر نفسه ١/١٢٢.

(٨٣) ينظر: همع الهوامع ١/١٠٥.

(٨٤) ربط سيبويه فُعل بفعالِ لأن فعالِ مؤنث فُعل ، في هذا الموضع من النداء ، وسيأتي مزيد بحثٍ لهما في باب الدلالة .

(٨٥) هكذا في الكتاب ولعلها تحريف ، والصواب: ويدلك .

(٨٦) الكتاب٢/١٩٨.

(٨٧) همع الهوامع ١/١٠٥.

(٨٨) ينظر: المصدر نفسه .

(٨٩) ينظر: المصدر نفسه.

(٩٠) ينظر أوضح المسالك ١٢٨/٤، وهمع الهوامع١٠٥/١.

(٩١) ينظر: همع الهوامع١٠٥/١-١٠٦.

(٩٢) همع الهوامع ١٠٦/١، وينظر: علل النحو ٣٨٩/١، وأوضح المسالك١٢٨/٤.

(٩٣) ينظر : المصدر نفسه ١٠٤/١.

(٩٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٢٣/١، والقاموس/ ٩١٨.

(٩٥) ينظر : الكتاب ٢٢٣/٣، وشرح الرضي على الكافية ١٢٣/١.

(٩٦) أُدَد : أبو قبيلة من حمير . ينظر: تاج العروس ٣٨١/٧.

(٩٧) شرح الرضي على الكافية ١٢٣/١-١٢٤.

(٩٨) خزانة الأدب ٧/٤، وينظر: تفسير القرطبي ٢٥/١٩.

(٩٩) ينظر : الكتاب ٤٦٤/٣، والأصول ٥٩/٣، وشرح ابن عقيل ١٢٥/١.

(١٠٠) المقتضب ٣٢٣/٣، وينظر: اللمع /١٥٥.

(١٠١) أي حال النقل إلى العلمية من الصفة ، وقلنا : إنَّ ذلك يقع حال النداء ، وليس قبله .

(١٠٢) همع الهوامع ١٠٥/١.

(١٠٣) شرح الرضي على الكافية ١٢٢/١-١٢٣.

(١٠٤) الكتاب ٢٢٥/٣ .

(١٠٥) ينظر : همع الهوامع ١٠٥/١ .

(١٠٦) المصدر نفسه ١٠٦/١.

(١٠٧) أي: الخليل .

(١٠٨) الكتاب ٣/ ٢٢٤.

(١٠٩) همع الهوامع ١٠٤/١

(١١٠) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٤/٣، ومشكل إعراب القرآن ٤٦٢/٢، وحجة القراءات/ ٤٥١، والتفسير الكبير ١٦/٢٢.

(١١١) ينظر: القاموس/ ١١٧٦، والمزهر ١٤٢/٢، وتاج العروس ٢٦/ ١٨٧.

(١١٢) ينظر : المقتضب ٣٧٨/٣-٣٧٩ ، والأصول ٩٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٢٣/١.

(١١٣) بعد تعقُّبنا للرضي عثرنا على رسالة صغيرة تسمى (الدرر في منع عمر) للشنقيطي ، فيها شيء مما نحن بصدده فليُرجع إليها .

(١١٤) ((الزُفَر الذي يحمل الأثقال والأمور التي يعجز عنها غيره)) الزاهر في معاني كلمات الناس ١٧/١، وخزانة الأدب ١٢/١٠

(١١٥) البيت لأعشى باهلة في الأصمعيات/١٩٠ ، وأمالي المرتضى ٢١/٢ ، وينظر هامش محقق شرح المفصل لابن يعيش١٣٨/١ .

(١١٦) أي : الشرطان اللذان سبقا في العلم المعدول المرتجل.

(١١٧) شرح الرضي على الكافية ١٢٤/١.

(١١٨) المقتضب ٣٢٣/٣

(١١٩) ينظر: الكتاب ٢٢٣/٣، وأدب الكاتب/ ٢٢٥، وقال فيهما ابن جني: ((معنى العدل أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناءً آخر ، نحو عمر وأنت تريد عامرا ، وزفر وأنت تريد زافرا)) اللمع /١٥٥،وينظر: الخصائص١٨٠/٣.

(١٢٠) المقتضب ٣٢٣/٣.

(١٢١) أي الوصف ، وليس العلم المعدول المرتجل .

(١٢٢) المبهج ٢٢، وينظر: شرح المفصل ١٣٨/١ ، وخزانة الأدب ١٨٥/١-١٨٦.

(١٢٣) همع الهوامع ١٠٣/١، والمزهر ١٢٢/٢.

(١٢٤) تاج العروس ١٦٦/٣٠.

(١٢٥) ينظر : المصدر نفسه١١٢/٢.

(١٢٦) المصدر نفسه ٥٢/٣٢.

(١٢٧) المصدر نفسه ٤٣١/١٤.

(١٢٨) القاموس / ١٥١٠، وتاج العروس ٩٥/٣٤ .

(١٢٩) تاج العروس ٤٥٧/٢٣.

(١٣٠) المصدر نفسه ١٢٤/٢٢.

(١٣١) المصدر نفسه ٤٠٨/١١.

(١٣٢) المصدر نفسه ٣٨١/٧.

(١٣٣) المصدر نفسه ٢٦٢/٣١.

(١٣٤) المصدر نفسه ٥٩٥/٥.

(١٣٥) المصدر نفسه ٢١٩/٥.

(١٣٦) المزهر ١٢٢/٢.

(١٣٧) تاج العروس ٢٨/ ١٣٥.

(١٣٨) معجم البلدان ١٤٣/٣.

(١٣٩) تاج العروس ٢٠٤/٢٦.
(١٤٠) العين ٣٥/٦.
(١٤١) تاج العروس ٣٠٤/٣
(١٤٢) المصدر نفسه ٥٨/١٣.
(١٤٣) المصدر نفسه ١٩٨/١٣.
(١٤٤) المصدر نفسه ٦/ ٣٤٨.
(١٤٥) المصدر نفسه ٦٧/١٠.
(١٤٦) المصدر نفسه ٣١٨/٢٠ .
(١٤٧) القاموس/ ٢٢١.
(١٤٨) تاج العروس ٢١/ ٤٧٢.
(١٤٩) المزهر ١٢٢/٢.
(١٥٠) تاج العروس ١٣٨/١٥.
(١٥١) تاج العروس ١١٠/٣١.
(١٥٢) الكتاب ٢٢٤/٣.
(١٥٣) المزهر ١٢٢/٢.
(١٥٤) تاج العروس ٥٧/٧.
(١٥٥) همع الهوامع ١٠٤/١.
(١٥٦) ينظر: جمهرة اللغة٤٢٧/١ ، وتاج العروس١٥٤/٢٨.
(١٥٧) ينظر: المزهر ١٢٢/٢، وتاج العروس ٤٣٧/١٤.
(١٥٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٢٣/١، والقاموس/ ٩١٨.
(١٥٩) ينظر: شرح شذور الذهب/ ١٢٠ –١٢١، وهمع الهوامع ٦١/٢، وتاج العروس ٢٠٣/١٣-٢٠٤.
(١٦٠) ينظر خزانة الأدب ٦/ ٣٠٤، وصيغة فعالِ واختصاصها بالمؤنث/٣-٤.
(١٦١) ينظر: شرح شذور الذهب/ ١٢١،وهمع الهوامع ٦١/٢،وصيغة فعالِ واختصاصها بالمؤنث/٣-٤ .
(١٦٢) ينظر :الكتاب ٢٢٤/٣، وهمع الهوامع ١٠٥/١- ١٠٦.
(١٦٣) ينظر: الكتاب ٢٢٤/٣، وأوضح المسالك ١٢٨/٤، ومختار الصحاح/ ٢٣٥.
(١٦٤) ينظر: العين ١٩٥/١، واللمع/٨٥ ، والقاموس/ ٩٠٦.
(١٦٥) شرح الرضي على الكافية ١٢٢/١.

(١٦٦) يراد من هذين اللفظين المبالغة ، وليس العلمية كما سبق في باب العلم الجنسي ، قال سيبويه : ((والصفة نحو حُطَم ولُبَد ، قال الله عز وجل : ﴿ البقرة آل عمران النساء المائدة ﴾ [البلد: ٦] ، ورجل خُتَع وسُكَع)) الكتاب ٢٤٢/٤، وينظر : المقتضب ٣/ ٣٢٣ فالخُتَع الحاذق في الدلالة ، ينظر القاموس/ ٩١٨، ولسان العرب ٦٢/٨، ورجل حُطَم لا يشبع ؛ لأنه يحطّم كلَّ شيء ، قال الشاعر : **قد لفَّها الليل بسواق حُطَم** ، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٤٩/٣.

(١٦٧) شرح الرضي على الكافية ١٢٢/١-١٢٣.

(١٦٨) شرح الفصيح نقلا عن المزهر ١٨٧/٢.

(١٦٩) ينظر : سنن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير/ ١٤-١٥.

(١٧٠) الأصول ٣/ ٨-٩.

(١٧١) ينظر: همع الهوامع٣٥٤/٣ ، وتاج العروس ١٤/٩.

(١٧٢) ينظر : القاموس/ ١٣٢٨، و١٥٣٥، وتاج العروس ٢٩/ ٣٩٨.

(١٧٣) قيَّده بذلك خشية اختلاطه باسم الجنس فُعْلَة كغُرْفَة وغيره ، فإنه على زنته ، وقد سبق.

(١٧٤) أدب الكاتب/ ٢٥٦، وينظر : إصلاح المنطق/ ٤٢٧ – ٤٢٨، وجمهرة اللغة ١٢٤٧/٣-١٢٤٨ ، واتفاق المباني/ ٩٨، وإسفار الفصيح ٧١٢/٢-٧١٤ ، والمزهر ١٤٥/٢.

(١٧٥) وبعضهم جعل مكان ضمة عينها فتحة أي شُلَلة. ينظر: حاشية الصبان ١٨٨٤/١.

(١٧٦) همع الهوامع ٣٥٤/٣، وينظر : ارتشاف الضَّرَب ٤٢٦/١ ٤٢٧.

(١٧٧) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٨٣٧/٤ -١٨٣٨، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٣، وحاشية الصبان ١/ ١٨٨٥، وشذا العرف/ ١٣٥.

(١٧٨) ينظر : القاموس المحيط/ ١٥٨٨، و تاج العروس ١١٩/٣٦.

(١٧٩) ينظر: أدب الكاتب/ ٧٠، والقاموس/ ٩٢٣، والمزهر ٩٠/٢.

(١٨٠) الكتاب ٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

(١٨١) ينظر: المبهج/ ٢٢ ، وخزانة الأدب ١٨٦/١.

(١٨٢) همع الهوامع ١٠٤/١

(١٨٣) ينظر: الأصول ٥١٥/١، وشرح ابن عقيل٣٢٦/٣.

(١٨٤) ينظر: أوضح المسالك ١٢٣/٤-١٢٤، وشذور الذهب /٥٨٩-٥٩٠.

(١٨٥) المقتضب٢٤٥/٣-٢٤٧و٣٧٦/٣-٣٨٠ ، بتصرف كبير ، وينظر: الكتاب ٢٢٤/٣-٢٢٥و٢٨٣/٣-٢٨٤ ، واللمع/١٥٧، وعلل النحو/٤٦٢-٤٦٣ ، وهمع الهوامع ٩٧/١-٩٨ ، وخزانة الأدب ١٥٣/٧-١٥٤.

(١٨٦) ينظر: أوضح المسالك١٢٣/٤.

(١٨٧) الكتاب ٣/ ٢٢٣.

(١٨٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٢٢/١.

(١٨٩) الكتاب ١١٠/١

(١٩٠) شرح المفصل ١٧٤/١.

(١٩١) تصريف الأسماء والأفعال/ ١٥٣.

(١٩٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٨٧/١، ولسان العرب ٢٤٠/١٠.

(١٩٣) القاموس/ ٥٣.

(١٩٤) ينظر: المصدر نفسه/ ٧٢.

(١٩٥) المصدر نفسه/ ٢٠٣.

(١٩٦) ينظر : المصدر نفسه/ ١١٧٩.

(١٩٧) تاج العروس ٢٨٣/٣٥.

(١٩٨) المحكم والمحيط الأعظم ٥٩/٩، وينظر: لسان العرب ٤٠٧/٥، وتاج العروس ١٥/ ٣٢٢.

(١٩٩) معاني الأبنية في العربية/ ١١٩.

(٢٠٠) المحكم والمحيط الأعظم ٣٢/٣.

(٢٠١) ينظر : أدب الكاتب ٢٥٦، وإصلاح المنطق ٤٢٧-٤٢٨، وجمهرة اللغة ١٢٤٧/٣ – ١٢٤٨، واتفاق المباني ٩٨، وإسفار الفصيح ٢/ ٧١٢-٧١٤، والمزهر ٢/ ١٤٥.

(٢٠٢) جمهرة اللغة ٣٨١/١ ، وتاج العروس ٣٠٩/٣١ ، وشذا العرف / ١٣٥.

(٢٠٣) القاموس / ١٥٣٥

(٢٠٤) ينظر : الأصول ٨/٣-٩

المصادر والمراجع

١- اتفاق المباني وافتراق المعاني : سليمان بن بنين الدقيقي النحوي ، تحقيق يحيى عبدالرؤوف جبر ، ط/١، دار عمار ، الأردن ، ١٩٨٥م.

٢- أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/٤، مكتبة السعادة – مصر – ١٩٦٣.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) تحقيق:د. رجب عثمان ، مراجعة:د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي–القاهرة ،ط/١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٤- إسفار الفصيح :أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي ، دراسة وتحقيق :أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ، الناشر:عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط/١، ١٤٢٠هـ.

٥- إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحق بن السكيت(ت٢٤٤هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر / وعبد السلام هارون ، ط/٤، دار المعارف – القاهرة.

٦- الأصمعيات : الأصمعي عبد الملك بن قريب ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط/٥ .

٧- الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(ت٣١٦هـ)، تحقيق :د.عبدالحسين الفتلي ، الرسالة ، بيروت ، ط/٣ ، ١٩٨٨م.

٨- إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت٣٣٨هـ) تحقيق: د.زهير غازي زاهد ، عالم الكتب – بيروت – ط/٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٩- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد): الشريف المرتضى علي بن الحسين ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الكتاب العربي / ط/٢ ، ١٩٦٧م .

١٠- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك : جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ،دار الجيل – بيروت ، ط/٥، ١٩٧٩م .

١١- البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي(ت٧٧٤هـ) ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر ، دار الكتب العلمية – بيروت – ط/١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

١٢- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٥٠هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية .

١٣- تصريف الأسماء والأفعال : فخر الدين قباوة ، دار المعارف ، بيروت ،ط/ ١٩٩٨،٣م.

١٤- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني(ت٨١٦هـ) تحقيق: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي – بيروت –ط/١ ، ١٤٠٥هـ .

١٥- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، أبو عبد الله أحمد بن محمد الأنصاري القرطبي ،دار الشعب – القاهرة .

١٦- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (ت٦٠٦هـ)، ط/١، دار الكتب العلمية–بيروت ، ٢٠٠٠م.

١٧- تهذيب الأسماء واللغات: محيي الدين بن شرف النووي(ت٦٧٦هـ) تحقيق: مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر – بيروت – ط/١ ، ١٩٩٦م.

١٨- تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، نحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، ط/١ ، ٢٠٠١م.

١٩- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط/٢٨، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.

٢٠- جمهرة اللغة : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط/١، ١٩٨٧م.

٢١- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)دار الكتب العلمية – بيروت–ط/١ ، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م

٢٢- حجة القراءات : لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة (ت٤٤٤هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط/٥، مؤسسة الرسالة ، ٢٠٠١م.

٢٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ) تحقيق: محمد نبيل طريفي/اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت –ط/١ ، ١٩٩٨م.

٢٤- الخصائص : أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار ، علم الكتب ، بيروت .

٢٥- درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي الحريري(ت٥١٦هـ) ، تحقيق: عرفات مطرجي ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت –ط/١ ، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

٢٦- الدرر في منع عمر :أحمد بن الأمين الشنقيطي ، مطبعة الموسوعات – مصر .

٢٧- دقائق التصريف ،لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب ، تحقيق : د.حاتم صالح الضامن ، ط/١، دار البشائر ، – بيروت ، ٢٠٠٤م.

٢٨- ديوان الأدب :أبو ابراهيم إسحق بن ابراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ) تحقيق: احمد مختار عمر ، مراجعة: ابراهيم أنيس ، مؤسسة دار الشعب– القاهرة ١٩٧٤م.

٢٩- الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري(ت٣٢٨هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ط/١ ، ١٤١٢ هـ –١٩٩٢.

٣٠- سُنَن العربية في الدلالة على المبالغة والتكثير: د. خليل بنيان ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط/١ ،٢٠٠٩م.

٣١- شذا العرف في فن الصرف: للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي ، شرح عبدالحميد هنداوي ، ط/٤،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧م.

٣٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني(ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ،١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

٣٣- شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع – سورية – ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٣٤- شرح الرضي على الشافية : للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت ،١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م .

٣٥- شرح الرضي على الكافية : للشيخ رضي الدين الأستراباذي ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، ١٣٩٨ هـ – ١٩٧٨ م .

٣٦- شرح الكافية الشافية : جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧١هـ)دراسة وتحقيق:عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر: جامعة أم القرى – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .

٣٧- شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ) تحقيق: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية–بيروت ،ط/١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٣٨- شعر الكميت بن زيد الأسدي :جمع وتقديم :د. داود سلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ١٩٦٩.

٣٩- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) :إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٥هـ) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين– لبنان ،ط/٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٤٠- صيغة فَعال واختصاصها بالمؤنث ، د. محمد ياس خضر الدوري ود. خولة محمود فيصل ، مجلة سر من رأى ، كلية التربية – سامراء ، جامعة تكريت ، العدد ١٥، مج/ ٥، ٢٠٠٩م.

٤١- علل النحو : أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق ، تحقيق: د. محمود جاسم محمد الدرويش ،ط/١، مكتبة الرشد ، الرياض – السعودية ،١٩٩٩م.

٤٢- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق: مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، دار الهلال .

٤٣- فتح الباري : لزين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب ، تحقيق : أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد ، دار ابن الجوزي – السعودية / الدمام – ط/٢ ، ١٤٢٢هـ

٤٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة – بيروت ، ١٣٧٩هـ .

٤٥- القاموس المحيط : محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) ، مؤسسة الرسالة – بيروت .
٤٦- الكتاب : أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ط/١، دار الجيل ، بيروت .
٤٧- كشاف اصطلاحات الفنون : محمد بن علي بن القاضي محمد حامد ابن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت،ط/١ ، ١٩٩٦ م.
٤٨- لسان العرب : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي (ت٧١١هـ) ط/١، دار صادر – بيروت .
٤٩- اللمع في العربية: لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، ط/١، مطبعة العاني –بغداد ،١٩٨٢م.
٥٠- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة : أبو الفتح ابن جني ، قرأه وشرحه وعلق عليه: مروان العطية، شيخ الزايد ، دار الهجرة – دمشق ، ط/١ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
٥١- مجاز القرآن : أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٥هـ) تحقيق: فؤاد سزكين ، القاهرة ١٩٥٤م.
٥٢- المحكم والمحيط الأعظم : أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عبدالحميد الهنداوي ،ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠.
٥٣- مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي (ت٦٦٦هـ) ، تحقيق محمود خاطر ،مكتبة لبنان ناشرون – ١٩٩٥م.
٥٤- المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها ، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، شرح وتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وآخرين ، المكتبة العصرية – بيروت ، ٢٠٠٧م.
٥٥- مشكل إعراب القرآن : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ) ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، ط/٢، الرسالة ، ١٤٠٥هـ .
٥٦- معاني الأبنية في العربية : د.فاضل السامرائي ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، ط/١ ، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
٥٧- معجم البلدان : أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي ، دار الفكر – لبنان .
٥٨- مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل – بيروت – ط/٢ – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٥٩- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب –بيروت .

٦٠- المنصف شرح التصريف للمازني: ابن جني ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ١٩٥٤م .

٦١- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي ، تحقيق عبدالحميد هنداوي ،المكتبة التوفيقية**